

العمل هم من العمال ذوي المهارات المتدنية. مع ذلك، يعاني خريجو الجامعات من أعلى معدل بطالة، والذي زاد من 15% في 2005 إلى 23% في 2010 ومن ثم إلى 31.6% في 2016، بينما وصل معدل البطالة بين خريجات الجامعة إلى 40.4%. كما أن معدلات البطالة أعلى بكثير في المناطق الداخلية منها في المناطق الساحلية.

وتواجه تونس عجزاً كبيراً في موازنتها العامة وحساباتها الخارجية. إذ ارتفع العجز المالي للحكومة المركزية، دون احتساب المنح، إلى 6.0% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 من 5.6% في 2015. وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 61.8% في 2016، من 55.4% في 2015. وظل عجز ميزان الحساب الجاري مرتفعاً عند نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016. ويسبب العجز الكبير في الحساب الجاري إلى جانب التدهور في حسابات رأس المال والحسابات المالية تآكل الاحتياطيات الأجنبية، ويؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار التونسي. ومع نهاية فبراير/شباط 2017، كانت الاحتياطيات الأجنبية تُقدّر بنحو 13.8 مليار دينار تونسي، وهو ما يعادل كلفة أقل من أربعة أشهر من الواردات.

وقد حددت حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في سبتمبر/أيلول 2016 أولويتها في تعزيز البيئة الأمنية، وتحسين بيئة الأعمال، وضمان استقرار الاقتصاد الكلي والمالية العامة واستئناف النمو. ونجحت الحكومة الجديدة في تنظيم مؤتمر دولي للمستثمرين في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 (تونس 2020)، الأمر الذي أتاح الفرصة للدعوة إلى تجديد دعم الديمقراطية التونسية للشابة وأيضاً لإظهار التحسن في الوضع الأمني وقدرة البلد على اجتذاب الاستثمار. في

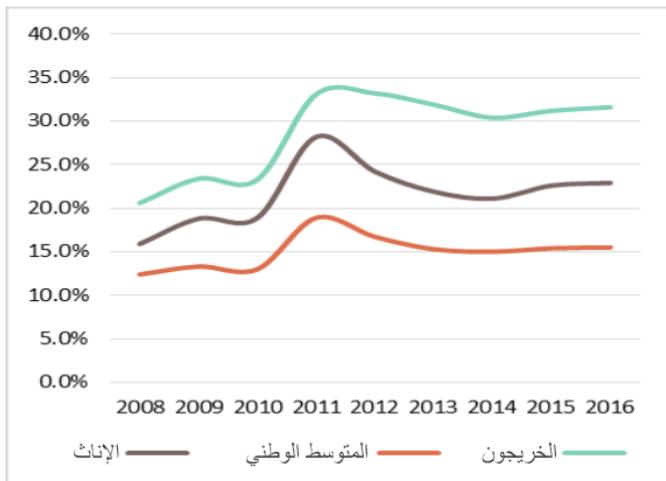
نما الاقتصاد التونسي بمعدل سنوي يقدر بنحو 1.0% في 2016 (بعد استبعاد قطاعي الزراعة والصيد) مقابل 1.1% في 2015 (0.1% بعد استبعاد قطاع الزراعة). ويعزى النمو في 2016 في الأساس إلى قطاع الخدمات القابلة للتداول التجاري، وقطاع الأنشطة غير القابلة للتداول التجاري ونما كل منهما بنسبة 2.7% فضلاً عن قطاع الصناعات التحويلية (0.9%). من جهتها، شهدت الصناعات غير التحويلية (الفوسفات، والنفط والغاز) انكماشاً 1.9% (مقابل -4.1% في 2015) إذ لم ينتعش إنتاج الفوسفات في مناطق التعدين بعد بشكل كامل رغم الزيادة مؤخرًا في مستويات الإنتاج.

وتراجع معدل التضخم بشكل متواصل بعد أن كان قد وصل إلى ذروته في 2013 ولا يزال منخفضاً رغم هبوط قيمة الدينار التونسي بنسبة 8.3% أمام اليورو و8.6% أمام الدولار منذ منتصف 2016. وارتفع مؤشر أسعار المستهلك في المتوسط بنسبة 3.7% في 2016 (مقارنة بنسبة 4.9% في 2015). في المقابل، تسارعت وتيرة الزيادة في معدل التضخم الأساسي، بدون الغذاء والطاقة التي تحدد الحكومة أسعارهما، منذ سبتمبر/أيلول 2016 ووصل إلى 5.1% في ديسمبر/كانون الأول (مقابل 4.7% في ديسمبر/كانون الأول 2015).

ولا يزال معدل المشاركة في القوى العاملة منخفضاً عند نحو 50% وهو ما يرجع في الأساس إلى ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة لا تزيد عن 26%. وهبط معدل البطالة من ذروته عند 19% في 2011 إلى 15.5% في 2016. وغالبية العاطلين عن

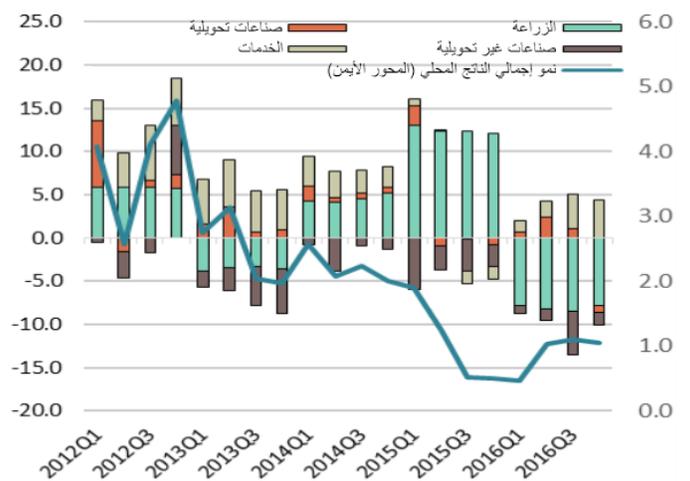
قطعت تونس خطوات كبيرة على طريق التحول السياسي لكن المكاسب الاقتصادية الملموسة تستغرق وقتاً أطول من المتوقع إذ أن معدل النمو منخفض إلى حد يتعذر معه تقليص معدل البطالة بشكل ملموس في ظلّ تزايد العجز في كل من الموازنة والحساب الجاري. تشكلت حكومة الوحدة الوطنية - وهي ائتلاف من الأحزاب السياسية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني- في سبتمبر/أيلول 2016 بهدف النهوض بالإصلاحات الاقتصادية الملحة لكنها خضعت لأول تعديل وزارتي، وإن كان محدوداً، في فبراير/شباط 2017.

الشكل 2: تونس/معدل البطالة



المصادر: المعهد الوطني للإحصاء، والبنك المركزي التونسي، وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1: تونس / القيمة المضافة القطاعية ونمو الناتج المحلي الإجمالي (على أساس سنوي)



المصادر: المعهد الوطني للإحصاء، والبنك المركزي التونسي، وحسابات خبراء البنك الدولي.

حين تشير التوقعات إلى أن الحكومة الجديدة ستكون أكثر استقراراً- خاصة رئيس الحكومة والوزارات الرئيسية - يوحي التعديل الوزاري المحدود مؤخرًا بأنه يجب عدم استبعاد مثل هذه التغييرات.

الأمد المتوسط، يُرجح أن يستفيد ميزان الحساب الجاري من الانتعاش التدريجي في الصناعات وتجارة الخدمات وأن ينخفض العجز تدريجياً حتى نهاية فترة التوقعات.

الأفاق المستقبلية

من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي إلى 2.3% في 2017 من خلال تعافي القطاعات الاستراتيجية المتمثلة بالزراعة والفوسفات والصناعات التحويلية. وفي الأجل المتوسط، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي تدريجياً إلى 2.8% في 2018 و3.2% في 2019 مع تحسن مناخ الأعمال عبر إصلاحات هيكلية وزيادة الاستقرار الأمني والاجتماعي.

من المتوقع أن يبقى عجز الموازنة مرتفعاً عند 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017. وتتطلب الاستدامة المالية كبح كلفة أجور القطاع العام، توسيع القاعدة الضريبية، وإتاحة المجال لزيادة الإنفاق الاستثماري.

وعلى الصعيد الخارجي، يُتوقع لعجز الحساب الجاري أن ينخفض قليلاً إلى 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مع انتعاش تدريجي في الصناعات التحويلية والتعدينية وصادرات الخدمات، فضلاً عن الصادرات الزراعية. وعلى

المخاطر والتحديات

تظل أبرز المخاطر على آفاق المستقبل الاقتصادي متمثلة في ارتفاع مستوى بطالة الشباب والتوترات الاجتماعية، فضلاً عن الوضع الأمني الهش سواء على المستوى المحلي أو على مستوى المنطقة. وفي حين تحشد الحكومة الموارد لتحسين الوضع الأمني، لا بد من إدخال إصلاحات لتحفيز نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل لمواجهة تلك المخاطر على نحو مستدام. ومن أبرز ما ينبغي أن تشمل عليه هذه الجهود: (1) إقرار وتطبيق لوائح تنظيمية لتحسين الأوضاع الخاصة بدخول السوق، ومتابعة ملموسة لمؤتمر تونس 2020؛ (2) وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة بشأن إصلاح نظام الخدمة المدنية وإصلاح المؤسسات المملوكة من قبل الدولة؛ (3) تحسين نظم الحوكمة، بما في ذلك مكافحة الفساد وسيطرة النخب؛ و(4) بدء حوار يهدف إلى معالجة مصادر الاضطرابات الاجتماعية وإزالتها، ولاسيما مع النقابات العمالية.

الجدول 1. تونس / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي

(التغير السنوي بالنسبة المتوقعة ما لم يُذكر غير ذلك)

2019 م	2018 م	2017 م	2016 ت	2015	2014
3.2	2.8	2.3	1.0	1.1	2.3
2.7	2.8	1.9	0.8	2.3	1.8
3.4	3.5	-3.3	8.9	8.8	4.2
6.6	6.5	4.1	2.2	-4.5	1.2
4.3	4.2	1.7	3.2	-3.2	3.9
3.3	3.3	3.4	3.9	2.7	2.2
2.8	2.5	2.1	1.2	0.5	2.3
3.0	3.0	2.7	2.6	8.5	2.8
-1.1	-1.2	-3.5	-6.6	-1.0	-1.1
4.1	3.7	4.2	4.3	0.0	3.8
3.3	4.0	4.9	3.7	4.9	4.9
-7.1	-7.6	-8.4	-9.0	-8.9	-9.1
-5.0	-5.5	-5.9	-6.0	-5.6	-5.0
67.5	68.5	66.1	61.8	55.4	50.8
-2.5	-2.8	-3.6	-3.8	-3.7	-3.2

المصادر: قطاع الممارسات العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، البنك الدولي. ملاحظة: م = متوقع.